وقد يمكن ان نأخذ بدل هذه الاربع الثمان المقدمات التي تنتجها ، او بدل هذه الثمان الست عشرة[٢٢] مقدمة التي تنتجها ، فيلحق ذلك من الاخفاء ما ذكرنا .

وها هنا ايضًا وجه آخر يخفي اللزوم في مثل هذه المقدمات المتباعدة ، وذلك بأن يكون المطلوب الاول سيلزم[٢٣] عن مقدمتين ضروريتين ، فيَسئَل عن احدى المقدمتين الضروريتين بنفسها ، ويَسئَل بدل المقدمة الثانية الضرورية عن مقدمتي القياس الذي ينتجها . وذلك ايضًا بأن[٢٤] يَسئَل عن الواحدة منهما بذاتها ، ويَسئَل بدل الثانية عن مقدمتي القياس الذي ينتجها[٢٥] ، وهكذا[٢٦] بحسب ما يمكن من التباعد . فيكون انما سأل المجيب : اما من القياس الاخير ، وهو الابعد عن النتيجة ، فعن مقدمتيه جميعًا ، واما من سائر القياسات فعن المقدمة الواحدة فقط . ويأخذ بدل النتيجة ثلاث مقدمات : المقدمة الواحدة من القياس الذي ينتجها ، والمقدمتين من القياس الذي ينتج المقدمة الثانية من هذا القياس ، وهذا في قياس قياس ما عدى الاخير . مثال ذلك ان يكون المطلوب ان الصحة ليست باعتدال ، والقياس الضروري الذي ينتجها هو مقدمتان : احداهما ان الصحة ليست من المضاف ، والثانية ان الاعتدال من المضاف ، وهذا في الشكل الثاني . فيَسئَل عن قولنا : الاعتدال من المضاف بنفسها وبذاتها ، ويَسئَل بدل قولنا ان الصحة ليست من المضاف عن المقدمتين الضروريتين اللتين تنتجها وهما[٢٧] قولنا : الصحة كيفية ، والكيفية ليست من المضاف ، فيَسئَل عن الواحدة من هاتين بذاتها وهي قولنا : الصحة كيفية ، ويَسئَل بدل الثانية ، وهي ان الكيفية ليست من المضاف ، عن المقدمتين اللتين تنتجها ، وهي ان الكيفية تقال بذاتها ، وما يقال بذاته فليس من المضاف . فيَسئَل عن المقدمة الواحدة منها بنفسها وهي قولنا : الكيفية تقال بذاتها ، ويَسئَل بدل الثانية ، وهي ما يقال بذاته فليس من المضاف ، عن المقدمتين اللتين تنتجها وهي قولنا : المضاف يقال بالقياس الى شيء آخر ، وما بذاته لا يقال بالقياس الى شيء آخر . وهذا هو القياس الاخير الذي يَسئَل عن مقدمتيه جميعًا ، فيَسئَل في هذا المثال عن خمس مقدمات فقط : مقدمتي القياس الاخير مع مقدمة مقدمة من سائر الاقيسة ، الى ان ينتهي الى القياس الذي ينتج المطلوب . مثال ذلك ان يقول : اليس المضاف يقال بالقياس الى شيء آخر ، وما بذاته لا يقال بالقياس الى شيء آخر ، ثم يضيف الى هاتين مقدمة القياس الثاني من هذا القياس ، وهي الكيفية تقال بذاتها ،

15-25

ويضيف الى هذه المقدمة الاخرى[٢٨] من القياس الثالث وهي[٢٩] قولنا : الصحة كيفية ؛ ثم يضيف الى هذه المقدمة الواحدة الاولى التي تنتج المطلوب وهي[٣٠] قولنا : الاعتدال من المضاف ، فينتج لنا من هذه الخمس المقدمات المطلوب وهو قولنا : ان الصحة ليست باعتدال ، فيكون ابدًا عدد المقدمات التي يسئل عنها زائدًا على عدد الاقيسة بواحد ، وذلك انّا نأخذ من كل قياس مقومة واحدة ، ومن الاخير مقدمتيه معًا .

الا ان هذا الوجه ليس يلحقه الاخفاء الذي يكون من قبل كثرة المقدمات ، ولذلك ينبغي للسائل ان يتحرى الانفع من الوجهين في مطلوب مطلوب. وبيّن ان في مثل هذا العمل لا يصرّح عنه السؤال فيه بشيء من النتائج ، واما ان صرّح بالنتائج طلب الكثرة فينبغي ، كما يقول ارسطو ، ان يؤتا بها جميعًا بعد السؤال عن مقدماتها ، ولا يَسئَل عن نتيجة نتيجة اثر السؤال عن المقدمتين اللتين تنتجها ، فان في هذا ضربًا من الاخفاء لعدم الترتيب بين النتائج والمقدمات .

والوجه الثاني من اخفاء النتيجة هو انّا اذا قصدنا الى ابطال وضع ما يعبّر عنه بتصريف فينبغي ان نجعل السؤال عن المقدمات النافعة في ابطاله بتصريف غير تصريف الوضع بل نأخذه بتصريف آخر . واخص ما تكون هذه الوصية نفعًا في الاوضاع التي تستعمل في ابطالها مواضع التحديد ، وهي الاوضاع التي يقصد ابطالها بمقدمات كلية ، فان الابطال في هذه الصناعة يكون بالكلي[٣١] والجزئي[٣٢] . وانما صارت هذه الوصية اخص بالحدود اذ لا يمكن في المقدمات بطريق الحدّ ان يتباعد بها عن المطلوب كالحال في غير ذلك من المقدمات ، لان الحدود مبادئ اول . مثل من يريد ان يبيّن ان الله[٣٣] لا يوصف بالغضب على طريق التحديد ، فيدع ان يَسئَل عن حدّ الغاضب فيقول : اليس الغاضب هو الذي يتشوق الى الانتقام ؟ ويَسئَل عن حدّ الغضب[٣٤] فيقول : اليس الغضب هو التشوق الى الانتقام ؟ فان ابدال السؤال على هذا الوجه يجمع منفعتين : احداهما ان يظن المجيب ان فرقًا بين حدّ الغضب وحدّ الغاضب ، وان ليس ما يسلّم في حدّ الغضب يلزم في حدّ الغاضب ، وهذا اخفاء ما . والمنفعة الثانية ان الحدّ اذا استعمل مجرّدًا عن المادة كان اعسر للابطال . مثال ذلك انّا اذا قلنا ان الغاضب هو المتشوق الى الانتقام ، عوندنا بغضب الآباء على الابناء والغضب على الاصدقاء . واذا[٣٥] اخذنا الحدّ مجرّدًا عن المادة لم تسهل هذه المعاندة ، والسبب في هذا

30

35

156b